The impact of credit risks on bank liquidity / An analytical study of a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange

Saja Faleh Hassan Mohammed Al-Azzawi
University of Baghdad / College of Administration and Economics
Saja.Faleh2203m@coadec.uobaghdad.edu.iq

Assist. Prof. Dr. Walaa Ismail Abdel Latif
University of Baghdad / College of Administration and Economics
Walaa@coadec.uobaghdad.edu.iq

Received: 28/8/2024 Accepted: 22/10/2024 Published:30/9/2025

Abstract

The research aims to investigate the impact of credit risks on the banking liquidity of commercial banks (research sample) for the period (2012_2021) by finding a solution to the basic problem that was formulated by the question (Does credit risk affect the liquidity of banks in terms of its indicators in commercial banks, the research sample?) As the research is important in knowing the extent of the impact of credit risks on banking liquidity in commercial banks (research sample) and highlighting the importance of financial instruments and measures used in credit risks through their impact on the banking liquidity of commercial banks (research sample), the community of the commercial banking sector listed on the Iraq Stock Exchange was chosen to be the research community with (19) commercial banks, while the research sample was represented by (10) commercial banks, which were chosen using the multi-criteria intentional sample method and were determined based on providing annual data in an integrated manner during the period 2012-2021, and the number of views reached (100) views, and the research relied on the analytical study method in addition to adopting the financial analysis of the banks' financial statements Commercial (research sample), and statistical methods were used represented by the (EXCEL) program and the panel data method was relied upon in analyzing the relationship between variables, testing the study hypotheses using the (E-Views) program, extracting the arithmetic mean, median, standard deviation, upper and lower limits for all variables, testing the correlation coefficient, and testing the stability of the data (staticity). The study reached a set of theoretical and applied conclusions.

Keywords: Credit risk, Bank liquidity, Commercial banks.

تأثير مخاطر الائتمان في السيولة المصرفية / بحث تحليلي لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

سجى فالح حسن محمد العزاوي
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد

أ.م.د. ولاء اسماعيل عبد اللطيف
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف البحث الى معرفة تأثير مخاطر الائتمان في السيولة المصرفية للمصارف التجارية (عينة البحث) للمدة (2012_2021) من خلال ايجاد الحل للمشكلة الاساسية التي تم صياغتها بالتساؤل (هل توثر مخاطر الائتمان في سيولة المصارف من حيث مؤشراتها في المصارف التجارية عينة البحث؟) اذ ان للبحث اهمية في معرفة مدى تأثير المخاطر الائتمانية في السيولة المصرفية لدى المصارف التجارية (عينة البحث) وتسليط الضوء على أهمية الأدوات المالية والمقاييس المستخدمة في المخاطر الائتمانية من خلال تأثيرها في السيولة المصرفية للمصارف التجارية (عينة البحث)، تم اختيار مجتمع القطاع المصرفي التجاري المدرج في سوق العراق للاوراق المالية ليكون مجتمعاً للبحث وبواقع (١٩) مصرف تجاري , اما عينة البحث فقد تمثلت ب (10) مصارف تجارية , تم اختيارها بأسلوب العينة القصدية المتعددة المعايير وتم تحديدها بالاستناد الى توفير البيانات السنوية بصورة متكاملة خلال المدة 2012-2021, وبلغ عدد المشاهدات (100) مشاهدة , كما اعتمد البحث على منهج الدراسة التحليلية اضافة الى اعتماد التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة للمصارف التجارية (عينه البحث) , وتم استخدام الاساليب الاحصائية المتمثلة برنامج (EXCEL) وتم الاعتماد على اسلوب البيانات اللوحية (PANEL DATA) في تحليل العلاقة بين المتغيرات،

اختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج (E- Views) , واستخراج المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري والحدود العليا والدنيا لجميع المتغيرات , و اختبار معامل الارتباط , واختبار استقرارية البيانات (السكون) , وقد توصلت الدراسة الى مجموعه من الاستنتاجات النظرية والتطبيقية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، السيولة المصرفية، المصارف التجارية.

المقدمة: introduction

تعد المصارف من اكثر المؤسسات المالية عرضة للمخاطر المالية , وذلك لانها تعمل في بيئة ذات تطور سريع , لذلك ارتفعت المنافسة والمخاطر المفرطة في القطاع المالي للمصارف بشكل متزايد , وذلك بسبب الخدمات الاساسية التي تقدمها المصارف مثل قبول الودائع منح القروض والعوائد وايضاً الفوائد من القروض , ولأن المصرف يعد المركز النشط لإدارة المال ، فهو بوصفه منظمة مالية لا ينحصر فقط على الصناعة المصرفية في رعاية وتوجيه وديمومة عالم الاستثمار، بل يعمل على تنظيم الحركة المالية في السوق عبر سياسة اقتصادية لها ابعاد مؤثرة على المنظومة التنموية للبلد، وإن ارتفاع المخاطر وتعددها بالنسبة للمؤسسات المالية جعلت انظمتها معرضة للانهيار ما لم تستطع ادراتها من مواجهة هذه المخاطر والتصدي لها, اذ يعد الائتمان المصرفي من اهم الاعمال الاساسية للمصارف ويشكل الركيزة الثانية للأعمال المصرفية، وان القروض تعد من المكونات الرئيسية لموجودات المصارف والتي تعتبر المحرك الاساسي للاقتصاد وبالتالي فان منح الائتمان المصرفي عادة ما يسبب عنه التعرض الى مختلف المخاطر واهما المخاطر الائتمانية التي لا تزال تشكل مخاوف كبيرة لدى المصارف خاصة في مخاطر التخلف عن السداد لهذا تحاول تخفيفها والتخلص منها لما لها من اثار سلبية تنعكس على أداء المصارف وبالأخص في مجال السيولة المستخدمة في الاعمال المصرفية .

١. منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة Research methodology previous studies

١-١ مشكلة البحث: Research problem

الائتمان المصرفي يعتبر واحد من اهم الادوات المالية للمصارف العراقية، حيث ان القروض تعد من اهم مصادر مخاطر الائتمان، المصارف تواجه مخاطر الائتمان وربما تكون كبيرة مقارنة بالأنواع الاخرى من المخاطر والذي قد يؤدي الى فشل المصرف، ومن هذه المخاطر تخلف المقترض عن السداد أي عدم سداد أصل الدين والفائدة في الوقت المناسب وتحديد مدى أثر ذلك في السيولة، لذلك يتم صياغة مشكلة البحث الاساسية ما تأثير مخاطر الائتمان في سيولة المصارف من حيث مؤشراتها في المصارف التجارية عينة البحث؟

١-٢ اهمية البحث: Importance Research: وتتجسد اهمية البحث بالاتي:

١- معرفة مدى تأثير المخاطر الائتمانية والسيولة المصرفية لدى المصارف التجارية (عينة البحث)

٢- تسليط الضوء على أهمية الأدوات المالية والمقاييس المستخدمة في المخاطر الائتمانية من خلال تأثيرها في السيولة المصرفية للمصارف التجارية (عينة البحث)

٣- السعي الى وضع الحلول للحد من المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية (عينة البحث) من خلال تحديد مسبباتها وتقديم مقترحات وتوصيات لمواجهة المخاطر الائتمانية من خلال دراسة العلاقة التأثيرية بين مخاطر الائتمان والسيولة المصرفية.

١-٣ اهداف البحث: Research objectives: تتجسد اهداف البحث بمجموعة من الاهداف وهي كالاتي:

١- تشخيص تأثير مخاطر الائتمان في سيولة المصارف التجارية (عينة البحث) من خلال التحقق من العلاقة التأثيرية بين مخاطر الائتمانية والسيولة

٢- تحليل ومناقشة مستوى تأثير مخاطر الائتمان في السيولة للمصارف التجارية (عينة البحث) من خلال استخدام عدد من المؤشرات لقياسها.

١-٤ فرضيات البحث: Research Hypotheses أستناداً الى مشكلة البحث بالإمكان صياغة الفرضيات الرئيسة الاتية:

١- توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية من مخاطر الائتمان في السيولة المصرفية لدى البنوك التجارية (عينة البحث)

٢- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية من مخاطر الائتمان في السيولة المصرفية لدى البنوك التجارية (عينة البحث)

١-٥ حدود البحث: Limits of temporal and Spatial research

١- الحدود المكانية: المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

٢- الحدود الزمنية: تمثلت المدة الزمنية بالمدة (2012_2021)

١-٦ مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث بسوق العراق للأوراق المالية بينما تمثلت عينة البحث المصارف التجارية

١-٧ اساليب جمع البيانات search data sources

١- **الجانب النظري:** تم الاعتماد في كتابة الجانب النظري على مجموعة واسعة من المصادر العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث والمتمثلة بإسهامات الكتاب والباحثين والتي شملت الكتب العلمية والرسائل والاطروحات والبحوث العلمية والمقالات والدوريات في المجلات الرصينة، فضلا عن استعمال شبكة المعلومات (الانترنت) لإغناء الجانب النظري.

٢- **الجانب التطبيقي:** تم الاعتماد على التقارير السنوية كمصادر في جمع البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث على تقارير السنوية للمصارف عينة البحث المنشورة والمقدمة إلى هيئة الأوراق المالية العراقية، وبأستخدام مختلف المؤشرات والنسب المالية، وفيما يلي المؤشرات المالية المستخدمة في البحث:

الجدول (١) الاساليب المالية للمصارف التجارية

الرقم	النسبة	المعادلة	المصدر
1	نسبة اجمالي القروض	اجمالي القروض / اجمالي الودائع× ١٠٠٪	(Rose & Hudgins ,2013: 184)
2	نسبة القروض القائمة	اجمال القروض/ اجمالي الموجودات× ١٠٠٪	(Bergendorff & Osbäck , 2017: 17)
3	نسبة القروض المتعثرة	القروض المتعثرة / اجمالي القروض× ١٠٠٪	(Naili& Lahrichi , 2022:6)
4	نسبة السيولة القانونية	الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية / الودائع وما في حكمها × ١٠٠٪	(Al-Shammari , 2021:3366)
5	نسبة السيولة النقدية	نقد + أرصدة لدى البنك المركزي + الارصدة لدى المصارف الاخرى / إ جمالي الودائع × ١٠٠٪	(Awad& Rasheed , 2022:533)

المصدر: من اعداد الباحثتان

١-٨ دراسات سابقة

١- دراسة IMBIEROWICZ & RAUCH, 2014

عنوان البحث: (العلاقة بين مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان في البنوك)

هدف البحث: دراسة العلاقة بين السيولة ومخاطر الائتمان والتأثير الذي قد يحدثه كلا العاملين على استقرار البنوك

الاستنتاج: أن الإدارة المشتركة لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان في البنك يمكن أن تقلل من حالات عدم اليقين وتزيد بشكل كبير من استقرار البنك. وبالتالي فإن نتائجنا تدعم وتدعم الجهود التنظيمية الأخيرة مثل إطار بازل ٣ وقانون دود–فرانك الذي يؤكد بشكل أقوى على أهمية إدارة مخاطر السيولة بالتزامن مع جودة الأصول ومخاطر الائتمان للبنك.

٢- دراسة Saeed, 2015

عنوان البحث: (دراسة العلاقة بين المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة مع أداء البنوك الماليزية)

هدف البحث: وقد تم طرح التساؤلات البحثية التالية لتحقيق هدف هذه الدراسة وهم على النحو التالي: تقييم التأثير الكبير للمخاطر التشغيلية على أداء البنوك الماليزية وتقييم التأثير الكبير لمخاطر الائتمان على أداء البنوك الماليزية وتقييم التأثير الكبير لمخاطر السيولة على أداء البنوك الماليزية

الاستنتاج: برزت النتائج عن اهمية إظهار قيمة الإدارة الفعالة للمخاطر على أداء البنوك، وتمكينهم من تحسين في إدارة المخاطر يجب على البنوك التقليدية الماليزية دائما صياغة قياس للمخاط الأنظمة السليمة لإدارة المخاطر، خاصة في أوقات النمو السريع في المنتجات أو الأسواق الجديد إذا فشلت البنوك في الالتزام بالمبادئ الأساسية لإدارة المخاطر، فقد يؤثر ذلك عليها في تقييم مخاطر المنتجات الجديدة في السوق، مما سيعيق زيادة حصتها في السوق

٣- دراسة Cai & Zhang, 2017

عنوان البحث: (كيف تؤثر مخاطر الائتمان على مخاطر السيولة؟ أدلة من البنوك الأوكرانية**)**

هدف البحث: الهدف هو دراسة هذين الخطرين المصرفيين الرئيسين بشكل منفصل ودراسة العلاقة بين الاثنين معاً

الاستنتاج: أن مخاطر الائتمان والسيولة في القطاع المصرفي في أوكرانيا مرتفعة نسبيًا مقارنة بالقطاعات المصرفية الأخرى في الاقتصادات المتقدمة يؤدي ارتفاع مخاطر الائتمان إلى ارتفاع مخاطر السيولة. تقوم البنوك بتعظيم أرباحها عن طريق زيادة فرق الفائدة بين الودائع والقروض. بعد ذلك، يؤدي التخلف عن سداد القرض إلى انخفاض التدفق النقدي ويؤدي إلى انخفاض قيمة أصول القروض، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة مخاطر السيولة في البنوك. وبما أن البنوك ذات الخصائص المختلفة تتصرف بشكل مختلف من حيث المخاطر، فإننا نقوم بعد ذلك بتقدير تأثير حجم البنك وملكيته على وجود علاقة إيجابية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن العلاقة الإيجابية أقوى قليلا في البنوك الكبرى والبنوك المملوكة للأجانب

٢- الجانب النظري: مخاطر الائتمان والسيولة المصرفية

٢-١ مخاطر الائتمان

٢-١-١ مفهوم مخاطر الائتمان : تحصل المصارف على أغلب أموالها من خلال الإقراض، ويمثل الإقراض أغلب المخاطر التي تواجهها, مخاطر و أن مخاطر الائتمان هي السبب الرئيسي لفشل المصارف وبعبارة بسيطة فإن مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تهدد الأرباح ورأس المال نتيجة لفشل المدين في الوفاء بشروط العقد مع المصارف وتلعب المعلومات غير المتماثلة والاختيار السيئ أدواراً مهمة في مخاطر الائتمان وتشير المعلومات غير المتماثلة إلى حقيقة مفادها أن المقترضين يعرفون أكثر عن آفاق أعمالهم من المصارف وتميل المصارف إلى جذب المقترضين الأكثر مخاطرة وقد أدى هذا إلى جانب زيادة المنافسة على الإقراض من قِبَل المقرضين غير المصرفيين إلى تحويل المصارف لمحافظها الاستثمارية إلى قروض أكثر مخاطرة على أمل زيادة ربحيتها كما أثرت التغييرات في التكنولوجيا مثل تحويل الأوراق المالية إلى أوراق مالية وتسجيل الائتمان على الطرق التي يتم بها تقديم القروض وخدمتها (Gup,2011: 147) .تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر التي تواجه المصارف وهي تنبع من احتمالية عدم قدرة العملاء على سداد قروضهم للمصارف ومن المتعارف عليه عموماً أن هذه المخاطرة هي أهم المخاطر وأكثرها انتشاراً بالنسبة للمصارف لأنها تؤدي إلى خسائر كبيرة لهم وتؤثر على أرصدتهم النقدية سلباً ولذلك تم تطوير العديد من الأساليب لإدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال (MUKHTAROV ET.AL ,2018:64).

٢-١-٢ اهداف مخاطر الائتمان

١- تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة مخاطر الائتمان في تطوير إطار عمل متكامل لرسم أنواع مختلفة من القروض والسلفيات وتحديد الآثار المترتبة على جودة الائتمان والمخاطر (Prakash , 2015:136)

٢- من الاهداف الرئيسية لمخاطر الائتمان هي تقليل المخاطر الائتمانية ويجب ان تتناسب هذه المخاطر مع طاقة البنك وقدرته على تحقيق الارباح (Hadeel & Rabab, 2023:48)

٣- ضمان الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والشروط المحددة من السلطات الرقابية الإشرافية والإدارة العليا للبنك (Al-Ali,2021:86)

٢-١-٣ اهم انواع مخاطر الائتمان: يمكن ان تصنف انواع المخاطر بالشكل عام على النحو الاتي:

١- **مخاطر عدم السداد (DEFAULT RISK)** وهي عدم مقدرة المدينين على سداد التزاماتهم في الوقت المحدد والمتفق عليه (Othman,2008:17)

٢- **مخاطر تبادل المعلومات (RISKS OF EXCHANGING INFORMATION)** أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة (mashkur ET.AL ,2022:36).

٣- **المخاطر المالية (FINANCIAL RISKS)تشمل** جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المصارف حيث يتطلب اشراف ورقابة بصورة مستمرة من قبل ادارة المصارف مثل مخاطر سعر الفائدة مخاطر العملات و مخاطر الائتمان مخاطر السيولة وهيكل قائمة الدخل ((Abdullah & Zaid,2023:495

٤- **المخاطر القانونية (LEGAL RISKS)** تتعلق بالأساس بالوضعية القانونية للمشروع الذي يقوم البنك بتمويله، إذ يجب عليه مراعاة جملة المعطيات المرتبطة بالشكل القانوني، القانون الأساسي، مدى حرية وسلطة المسيرين، خاصة ما تعلق بإبرام عقد القرض، البيع، رهن الممتلكات (Zahraa, 2014:36).

٥- **مخاطر خاصة بالزبون (CLIENT-SPECIFIC RISKS)** تتمثل في قدرته في تسديد الالتزام وادارة نشاطه وصفات الزبون الشخصية ورأسماله والضمان الذي سوف يقدمه للمصرف (Abdullah & Zaid,2023:495)

٢-١-٤ اساليب الحد من مخاطر الائتمان: هناك العديد من الاساليب التي تستخدم للحد من مخاطر الائتمان ومنها:

١- **وضع حدود داخلية:** بمعني وضع حد ائتماني للتعاملات البنك لدي العميل الواحد وكذا العملاء المرتبطين به بما يعكس درجة المخاطرة المسموح بها على ان تتم المتابعة المستمرة لهذه الحدود وكذلك يمكن وضع حدود للقطاع (Abdel-Qader, 2018:28).

٢- **الحد من التوسع الائتماني:** يؤدي التوسع الائتماني إلى تحقيق المزيد من الأرباح ويحمل في نفس الوقت مخاطر التضحية بالسيولة الواجب توافرها أو تعريض البنك لخسائر إذا لم تتوافر في بعض التسهيلات اعتبارات الأمان، ومن ثم يتعين أن يضع البنك لنفسه حدودا قصوى لقروضه آخذا في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية، مع توزيع محفظة القروض بين القروض قصيرة الاجل (mashkur ET.AL ,2022:37)

٣- **العهود:** يجوز للمقرضين كتابة شروط على المقترض، تسمى العهود، في اتفاقيات القرض (Singh,2013 :50)

أ- تقديم تقرير دوري عن حالتها المالية

ب- الامتناع عن توزيع أرباح الأسهم أو إعادة شراء الأسهم أو الاقتراض أو غيرها من الإجراءات التطوعية المحددة التي تؤثر سلبًا على المركز المالي للشركة

ت- سداد القرض بالكامل، بناءً على طلب المُقرض، في أحداث معينة مثل التغيرات في نسبة الدين إلى حقوق الملكية للمقترض أو نسبة تغطية الفائدة

٤- **مقايضات الائتمان:** أحد الأمثلة البارزة على المشتقات الائتمانية هو مبادلة الائتمان، حيث يقوم اثنان من المقرضين الموافقة على تبادل جزء من أقساط سداد قروض عملائهم (Rose,2013:310)

٥- **خيارات الائتمان:** هناك مشتق آخر شائع لمخاطر الائتمان اليوم وهو خيار الائتمان، الذي يحمي من الخسائر في قيمة الأصول الائتمانية أو يساعد على تعويض تكاليف الاقتراض المرتفعة التي قد تحدث بسبب التغيرات في التصنيفات الائتمانية (Rose,2013:310)

٦- **مشاركة اقتسام المخاطر الائتمانية:** مع الغير وذلك عن طريق المساهمة بحصص مناسبة في عدد كبير من القروض بالتعاون مع مصارف ومؤسسات مالية أخرى ومن ثم يتقاسم المصرف مخاطر القروض معها بدلا من تحملها بمفرده في حال عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته (Al-Fahdawi,2023:304)

٢-٢ السيولة المصرفية:

٢-٢-١ مفهوم السيولة المصرفية:

تعددت مفاهيم السيولة اذ بات هنالك اكثر من زاوية ينظر بها اليها، فالسيولة بالمفهوم المطلق تعني النقود، اما السيولة بالمفهوم الفني فتعني قابلية الاصل للتحول الى نقد بسرعة وبدون خسائر، حيث ان عملية الاحتفاظ بالنقود والاصول السائلة تهدف الى اداء الالتزامات المستحقة ، اما السيولة بالمفهوم المجرد تتمثل في القدرة على مواجهة الالتزامات المستحقة الاداء سواء كانت هذه متعاقد عليها او الالتزامات غير متعاقد عليها (Abdul Hamid & Kazim,2020:347) , ان السيولة المصرفية تُفهَم عادةً على أنها "القدرة على الوفاء بالالتزامات النقدية عند استحقاقها" وتُعرَّف بطريقتين التعريف الاول لقد ركزت الأدبيات المصرفية في الأصل على تعريف ضيق للسيولة والذي يُطلَق عليه أيضًا "سيولة التمويل" وتشمل سيولة التمويل السيولة (أي النقد أو الأصول القابلة للتحويل بسهولة إلى نقد والتي يتم الاحتفاظ بها لهذا الغرض) اللازمة إما لاستيعاب سحب الأطراف المقابلة للتمويل قصير الأجل أو لدعم عمليات المصرف ومن المفترض أن يكون هذا البعد من السيولة هو السائد في سياق تحويل الاستحقاق كما يحدث تقليديًا من قبل البنوك أما التعريف الثاني . الأوسع للسيولة المصرفية فيرى أن البنوك تشارك أيضًا وربما بشكل كبير، في تداول الأصول ويتعلق هذا البعد الثاني، الذي هو أقرب إلى (وأحيانًا يُطلَق عليه أيضًا) "سيولة السوق" بقدرة البنوك على تصفية أحد الأصول غير النقدية حرفيًا على سبيل المثال الأوراق المالية الاستثمارية التي تم شراؤها في الأصل للاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها في سياق الملاذ الأخير من أجل جمع أموال البنك المركزي (VALLA ET.AL ,2006:90) . وتتضمن ابعاد السيولة (Al-Dhabawi & Amouri Faraj,2018:5):

١- **الوقت:** وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد.

٢- **المخاطرة:** هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال

٣- **التكلفة:** هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغير

٢-٢-٣ اهمية السيولة المصرفية: تكمن أهمية السيولة المصرفية في كونها تقلل من المخاطر المحتملة التي تحدث جراء حدوث فائض أو عجز في السيولة اذ ازدادت أهمية السيولة في السنوات الأخيرة نتيجة للتطور الحاصل في شتى المعاملات المالية التي تستوجب الإيفاء بالالتزامات المتعلقة بها في مواعيدها فضلا عن التذبذبات الحاصلة في اسعار الفائدة واسعار الصرف والتغيرات في خصائص الاسواق وكذلك التطورات التكنولوجيا المستمرة وغيرها من الأمور (RAHMA & HAMDAN,2023 :193). وإن السيولة تعد جيدة إذا كان المصرف يتمتع بسهولة الحصول عليها بتكاليف معقولة وحجم ووقت مناسبين أي إن المصرف يمتلك أموال عند احتياجه للسيولة أو المقدرة على الحصول على الأموال من خلال ما يمتلكه من موجودات أو الاقتراض ونظرا لأهمية السيولة فإن المصارف تهتم بها أكثر من غيرها من المؤسسات المالية (HAMMOODI, 2023:482).

٢-٢-٤ نظريات السيولة: قد لخص والتر وودورث نظريات السيولة في عصره وما قبله في أربع فئات (GHOLAMI & SALIMI,2014:51)

١- **نظريات القروض التجارية THEORIES OF COMMERCIAL LOANS** القروض المستحقة سوف توفر تلقائيا السيولة المطلوبة ووفقا لهذه النظرية فإن الاستثمارات قصيرة الأجل والتسهيلات سوف تكون أفضل أنواع الاستثمار ومنح الائتمان.

٢- **نظرية الانتقال THE THEORY OF TRANSMISSIBILITY تشكلت** هذه النظرية بعد توسع الأسواق المالية ويعتقد أنصار هذه النظرية أن المصارف يجب أن تحتفظ بكمية كبيرة من أموالها كأوراق مالية قابلة للتداول قصيرة الأجل وفورية وإذا حدثت مشكلة في سيولة المصرف، فسوف يتم بيع هذه الأوراق المالية دون خسارة كبيرة.

٣- **نظرية الدخل المتوقع EXPECTED INCOME THEORY تم** تقديم هذه النظرية عندما بدأت فترة تسهيلات الأقساط يعتقد أنصار هذه النظرية أن معظم القروض التجارية والاستهلاكية تم منحها مقابل سلسلة من تدفقات الإيرادات الناتجة عن سداد التسهيلات هذا التدفق الضخم من السدادات من التسهيلات يوفر للمدير باستمرار أموالاً جديدة من أجل تلبية احتياجات السيولة والمتطلبات الجديدة.

٤- **نظرية إدارة المطلوبات THE OBLIGATIONS MANAGEMENT THEORY** تم قبول هذه النظرية من قبل المصارف الكبيرة جدًا، والتي تزامنت مع تطور أسواق رأس المال والنقد يعتقد أنصار هذه النظرية أنه ليس من المنطقي الاحتفاظ بكامل السيولة المطلوبة في المصارف.

٣- الجانب العملي

٣-١ تحليل ومناقشة مؤشرات المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية عينة البحث وللمدة الممتدة من (2012-2021)

٣-١-١ تحليل ومناقشة نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع *١٠٠٪

يمثل هذا المؤشر نسبة إجمالي القروض التي يمنحها المصرف للمقترضين إلى اجمالي الودائع التي يتحصل عليها المصرف من زبائنه المودعين تعد هذه النسبة حرجة ومؤشر مهم لقياس المخاطر الائتمانية لأنه عند ارتفاع هذه النسبة سيتعرض المصرف الى لخطر وأزمة كبيرة نتيجة لزيادة المخاطر الائتمان، وبذلك فأن ارتفاع هذه النسبة تعد مؤشراً سلبيا نتيجة لعدم خلق توازن بين القروض والودائع. ونوضح ذلك من خلال الجدول (٢) للمصارف التجارية (عينة البحث)

جدول (٢) نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع *١٠٠

السنة	المتحد للاستثمار	الاهلي العراقي	الائتمان العراقي	سومر التجاري	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	الاتحاد العراقي	الشمال للتمويل والاستثمار	المنصور للاستثمار
2012	157.03	44.62	2.101	71.16	45.46	82.19	83.5	36.3	40.84	49.49
2013	153.87	32.27	0.713	100.20	46.12	68.70	57.04	103.9	41.38	18.47
2014	230.71	49.04	0.322	105.42	44.35	63.28	231.1	94.00	41.31	17.95
2015	141.64	68.78	0.022	126.17	53.75	75.96	181.4	145.76	79.37	14.5
2016	195.97	76.95	1.80	159.7	7.45	67.31	187.5	248.37	104.41	14.66
2017	316.69	72.73	0	105.6	98.77	76.85	172.2	254.96	231.73	11.9
2018	265.94	40.28	0	97.7	126.7	73.62	95.1	220.5	268.8	9.9
2019	363.21	67.43	0	122.5	144.2	71.7	96.7	296.3	255.1	9.649
2020	78.06	75.75	0	84.3	115.6	70.2	88.2	327.6	189.9	10.7
2021	50.54	70.52	0	68.4	142.5	54.6	18.8	368.6	185.9	32.3
المتوسط	195.3	59.8	0.4958	104.115	82.49	70.4	121.1	209.6	143.8	18.9
الانحراف المعياري	99.96	16.51	0.80	27.34	48.68	7.71	67.57	110.07	92.45	12.6
معامل الاختلاف	51.16	27.59	162.03	26.2	59.01	10.9	55.77	52.50	64.26	66.6

المصدر: من اعداد الباحثتان

نلاحظ من خلال الجدول (٢) ان أدنى نسبة من اجمالي القروض الى اجمال الودائع في المصارف عينة الدراسة من نصيب الائتمان العراقي من عام 2017 لغاية 2021 بمقدار(0%) وذلك يؤشر الضعف الكبير في منح القروض من قبل المصرف لتلك

السنوات , ولقد حقق مصرف الاتحاد العراقي اعلى نسبة في عام 2021 بمقدار (368.6%) وهذا يؤشر التوسع الكبير في منح القروض نسبة الى حجم الودائع مما يعني ارتفاع المخاطر الائتمانية لديه من قبل المصرف في تلك السنة , وكان اعلى متوسط حسابي لمعيار نسبة القروض الى الودائع من نصيب المصرف التجاري الاتحاد العراقي بمقدار (209.6%), ولقد كانت أدنى نسبة من نصيب المصرف التجاري الائتمان العراقي بمقدار (0.4958%) وهذا يؤشر ضعف النشاط المصرف في منح القروض , وكان أدنى انحراف معياري لمعيار نسبة القروض الى الودائع من نصيب المصرف التجاري الائتمان العراقي بمقدار (0.80%), في حين كان اعلى انحراف معياري من نصيب المصرف التجاري الاتحاد العراقي بمقدار (110.07%) وهذا يشير الى ارتفاع مخاطر الائتمانية للمصرف . وكان أدنى معامل اختلاف لمعيار نسبة القروض الى الودائع من نصيب المصرف التجاري الخليج التجاري بقدار (10.9%) وهذا يشير الى متانة المركز المالي للمصرف والناجم عن السياسية الائتمانية المتوازنة لادارة المصرف بين منح القروض وقبول الودائع، ولقد كانت اعلى نسبة لمعامل الاختلاف من نصيب المصرف التجاري الائتمان العراقي بمقدار (162.03%) وهذا يؤشر الى زيادة حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف فضلاً عن انخفاض حجم ودائعة وهذا يعكس ارتفاع حجم المخاطر فيه.

٣-١-٢ تحليل ومناقشة نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات *١٠٠٪

يمثل هذا المؤشر نسبة إجمالي القروض التي يمنحها المصرف للمقترضين إلى اجمالي الموجودات تعد هذه النسبة مؤشر مهم لقياس المخاطر الائتمانية لأنه عند ارتفاع هذه النسبة يعكس زيادة القروض التي تولد ارتفاع المخاطر الائتمانية والتي يجب على المصرف مواجهتها في حال عدم سداد المقترض في تاريخ الاستحقاق. ونوضح ذلك من خلال الجدول (٣) للمصارف التجارية (عينة البحث)

جدول (٣) نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات *١٠٠٪

السنة	المتحد للاستثمار	الاهلي العراقي	الائتمان العراقي	سومر التجاري	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	الاتحاد العراقي	الشمال للتمويل والاستثمار	المنصور للاستثمار
2012	54.84	20.48	1.32	27.64	30.66	0.050	42.83	2.52	27.61	0.016
2013	71.24	0.021	0.41	33.91	25.31	36.67	27.40	5.20	30.43	0.011
2014	0.071	0.002	0.19	34.00	24.59	35.28	47.44	5.030	29.78	0.011
2015	0.055	0.003	0.011	31.46	20.46	38.33	42.93	7.98	40.85	0.010
2016	0.052	0.021	0.57	0.031	2.64	35.85	42.02	0.073	0.043	0.0103
2017	0.063	0.022	1.75	24.30	25.62	33.85	42.36	0.066	0.047	0.008
2018	66.14	0.014	0.0016	19.27	26.08	29.65	27.08	51.24	0.053	0.0079
2019	0.041	0.026	0.0015	21.92	27.98	26.33	27.97	60.04	53.99	0.0074
2020	16.99	0.035	1.41	13.81	22.35	24.86	22.45	59.12	0.044	0.0079
2021	18.012	0.047	1.48	8.85	26.12	20.80	9.66	62.75	0.044	0.017
المتوسط	22.750	2.0671	0.71441	21.5191	23.181	28.167	33.214	25.4019	18.2891	0.01065
الانحراف المعياري	29.616	6.469	0.6999	11.255	7.7352	11.444	12.110	28.544	20.585	0.0033
معامل الاختلاف	130.181	312.981	97.969	52.305	33.368	40.632	36.4626	112.369	112.556	31.679

المصدر : من اعداد الباحثتان

نلاحظ من خلال الجدول (3) ان أدنى نسبة من اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات في المصارف عينة الدراسة من نصيب المصرف الاهلي العراقي بمقدار (0.002 %) في عام 2014 وذلك يدل على انخفاض المخاطر الائتمانية للمصرف وذلك بسبب

انخفاض القروض اتجاه الموجودات مما يمكن للمصرف من مواجهة اي مخاطر يمكن ان تحدث له , في حين حقق مصرف المتحد للاستثمار اعلى نسبة من اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات بمقدار (71.24 %) في عام 2013 ويشير ذلك ان المصرف ذات مخاطر ائتمانية عالية مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة وكان اعلى متوسط حسابي لنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات من نصيب المصرف الموصل للتنمية والاستثمار بمقدار (33.214%) وهذا يشير ان المصرف كان اكثر اهتماما في ادارة مخاطر الائتمان لديه , حين حقق مصرف المنصور للاستثمار أدنى وسط حسابي بمقدار (0.01065%) , وهذا يدل على ان المصرف منح قروض عالية نسبة الى اجمالي الموجودات ما يعني ارتفاع مخاطر الائتمانية للمصرف وكان أدنى انحراف معياري لنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات من نصيب المصرف المنصور للاستثمار بمقدار (0.0033%), وهذه النسبة القليلة تدل على استقرار سياسة المصرف بالنسبة لهذا المؤشر , في حين حقق مصرف المتحد للاستثمار اعلى انحراف معياري بمقدار (29.616%) وهذا يشير الى ارتفاع مخاطر الائتمانية للمصرف وكان أدنى معامل اختلاف لنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات من نصيب المصرف المنصور للاستثمار بمقدار (31.679%) , في حين حقق مصرف الاهلي العراقي اعلى نسبة بمقدار (312.981%) وهذه النسبة تؤثر على توسع المصرف في منح القروض مقابل موجودات المصرف , لان كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع المخاطر الائتمانية .

٣-١-٣ تحليل ومناقشة نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض *١٠٠٪

يمثل هذا المؤشر نسبة القروض المتعثرة والتي لم يستطيع المقترض سدادها في موعد استحقاقها إلى اجمالي القروض تعد هذه النسبة مؤشر مهم جداً لقياس المخاطر الائتمانية لأنه عند ارتفاع هذه النسبة يؤدي الى ارتفاع المخاطر الائتمانية وتشكل تهديداً كبيراً لاستقرار المصرفي. ونوضح ذلك من خلال الجدول (٤) للمصارف التجارية (عينة البحث)

جدول (٤) نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض *١٠٠٪

السنة	المتحد للاستثمار	الاهلي العراقي	الائتمان العراقي	سومر التجاري	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	الاتحاد العراقي	الشمال للتمويل والاستثمار	المنصور للاستثمار
2012	2	12	35	0	4	1	1	0	2	7
2013	3	8	59	0	21	7	2	5	11	4
2014	5	8	78	1	25	11	2	9	14	7
2015	10	10	99	1	45	13	2	4	19	10
2016	17	19	100	93	1	12	2	4	22	6
2017	21	18	100	1	87	19	2	12	26	5
2018	30	6	100	2	93	25	9	34	25	4
2019	20	0	0	2	98	58	8	31	25	0
2020	18	2	0	3	97	60	13	20	22	0
2021	24	1	0	3	94	56	31	13	23	0
المتوسط	15	8.4	57.1	10.6	56.5	26.2	7.2	13.2	18.9	4.3
الانحراف المعياري	9.533	6.603	44.705	28.972	41.167	22.865	9.295	11.669	7.6948	3.433
معامل الاختلاف	63.55	78.60	78.29	273.32	72.86	87.274	129.099	88.405	40.713	79.8483

المصدر : من اعداد الباحثتان

نلاحظ من الجدول (٤) ان مصرف المنصور للاستثمار من عام 2019-2021 حقق اقل نسبة للتعثر بمقدار (0 %) وحقق مصرف الائتمان العراقي بلمدة نفسها على اقل نسبة تعثر بمقدار(0 %) وهذا يدل على عدم وجود تعثر خلال هذه السنوات والذي يعتبر مؤشر ايجابي بالنسبة لسلامة واستقرار المصرف , في حين حقق المصرف الائتمان العراقي من عام – 2016 2018 على اعلى نسبة بمقدار (100%) وهذا مؤشر سلبي على سيولة المصرف كونه يحمل قروض متعثرة مما يؤدي الى ضعف فاعلية المصرف واستقراره وكان اعلى متوسط حسابي لنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض من نصيب المصرف الائتمان العراقي بمقدار (57.1%) , وحقق مصرف المنصور للاستثمار أدنى نسبة بمقدار (4.3%) وكان اعلى انحراف معياري لنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض من نصيب الائتمان العراقي بمقدار (44.705%) وهذا يشير الى الزيادة في

القروض المتأخرة التسديد التي تؤدي الى انخفاض القدرة المالية للمصرف مما يؤدي الى ارتفاع المخاطر الائتمانية , في حين حقق مصرف المنصور للاستثمار أدنى نسبة بمقدار (3.433%) وهذه النسبة تعد مؤشر جيد للمصرف وكان أدنى معامل اختلاف لنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض من نصيب المصرف الشمال للتمويل والاستثمار بمقدار (40.713%) , وهذا النسبة تعد مؤشر جيد لكفاءة المصرف واتباع وسائل جيدة وانظمة متطورة في منح الائتمان والتقليل من مخاطر التعثر والتخلف عن السداد من قبل المقترضين , في حين حقق مصرف سومر التجاري اعلى نسبة بمقدار (273.32%) وهذه النسبة تؤثر سلباً على استقرار المصرف وفاعلية وكفاءته في منح الائتمان , لان كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع المخاطر الائتمانية .

٣-٢ تحليل ومناقشة مؤشرات السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة البحث وللمدة الممتدة من (2012-2021)

٣-٢-١ تحليل ومناقشة نسبة السيولة القانونية

تعد هذ النسبة من ادق النسب في حساب السيولة وتمثل مقياساً لقدرة الاحتياطيات الاولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف إذ انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف اي هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة وتتراوح هذه النسبة ما بين (30-35%) المحددة من قبل البنك المركزي حيث تبين مقدرة الاحتياطيات القانونية على توفير السيولة للمصرف مقارنة بودائعه، ونوضح ذلك من خلال الجدول (٥) للمصارف التجارية (عينة البحث).

جدول (٥) نسبة السيولة القانونية

السنة	المتحد للاستثمار	الاهلي العراقي	الائتمان العراقي	سومر التجاري	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	الاتحاد العراقي	الشمال للتمويل والاستثمار	المنصور للاستثمار
2012	7.452	7.739	10.532	4.378	5.226	8.558	10.78	4.439	9.504	7.841
2013	4.720	7.864	10.788	11.66	3.494	8.815	8.943	6.926	10.594	16.24
2014	7.326	9.606	15.97	9.149	6.382	13.92	14.179	10.80	11.073	12.72
2015	4.010	9.944	11.614	12.36	8.164	6.204	15.32	7.942	6.5744	8.451
2016	5.672	1.962	24.59	5.029	5.591	1.9172	5.046	4.779	11.043	8.406
2017	2.083	0.696	41.491	5.69	3.880	4.249	97.67	2.408	2.097	5.361
2018	254.39	1.921	14.226	9.332	4.469	8.452	98.75	5.197	3.809	8.169
2019	1.156	8.055	12.369	3.412	4.593	10.172	62.61	6.952	3.806	6.458
2020	1.804	10.952	13.379	11.37	5.749	12.001	74.33	5.596	5.382	7.929
2021	2.419	6.857	15.104	11.94	6.158	12.582	38.45	3.233	5.543	12.89
المتوسط	29.10	6.55	17.006	8.432	5.370	8.687	42.607	5.827	6.942	9.446
الانحراف المعياري	79.189	3.689	9.50	3.477	1.367	3.764	37.590	2.439	3.357	3.381
معامل الاختلاف	272.09	56.23	55.91	41.24	25.45	43.33	88.2	41.86	48.35	35.80

المصدر: من اعداد الباحثتان

نلاحظ من الجدول (٥) ان مصرف الموصل للتنمية والاستثمار خلال المدة من (2017 لغاية 2021) حقق اعلى النسب والتي تمثل على التوالي (97.67% , 98.75% ,62.61% ,74.33 %, 38.45%) وان مصرف المتحد للاستثمار حقق ايضا اعلى نسبة في عام 2018 والتي بلغت 254.39 %) وتعد هذه النسب مرتفعة جداً عند مقارنتها مع النسبة المحددة من قبل البنك المركزي,مما يعني ان المصرف لا يتعرض لمخاطر السيولة المصرفية المتمثلة بعدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف , بينما المصرف الاهلي العراقي حقق ادنى نسبة والتي بلغت (0.696 %) في عام 2017 , بينما حققت المصارف التجارية الاخرى (عينة البحث) نسب تكون من ضمن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي وكان اعلى متوسط حسابي لنسبة السيولة القانونية من نصيب مصرف الموصل للتنمية والاستثمار والذ بلغ (42.607 %) , والتي تعد مؤشر جيد للمصرف في قدرته على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف , بينما حقق مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل ادنى نسبة الذي بلغ (5.370 %) و كان اعلى انحراف المعياري لنسبة السيولة القانونية من نصيب مصرف المتحد للاستثمار والذي بلغ (79.189%), بينما حقق المصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل ادنى متوسط للسيولة القانونية والذي

بلغ (1.367%) وهذا مؤشر ايجابي على السياسة المصرفية وكان اعلى معامل اختلاف للسيولة القانونية من نصيب مصرف المتحد للاستثمار والذي بلغ (272.09%) , ويعود سبب ذلك الى القرارات المتخذه التي تكون غير مدروسة وبلاضافه الى الاعتماد على التجارة الخارجية لتمويل انشطتها الداخلية , بينما حقق مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل ادنى معامل اختلاف والذي بلغ (25.45%) وتشير هذه النسبة الى اتباع المصرف سياسات ائتمانية متحفظة وتفضل الاحتفاظ بالسيولة دون المشاركة في منح القروض والائتمان وكذلك الاستثمار تخوفاً من حالات التعثر في السداد وزيادة القروض المتعثرة اي ان المصرف كان جيداً في ادارة السيولة مما يحقق درجه عالية من الامان وقدرته على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف .

٣-٢-٢ تحليل ومناقشة نسبة السيولة النقدية

تشير هذه النسبة الى مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلاً عن الارصدة السائلة الاخرى على الوفاء بالتزامات المصرف الواجب تسديدها في مواعيدها المتفق عليها , وكلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت السيولة المصرفية اي وجود علاقة طردية بينهما وايضاً قدرة المصرف الى الوفاء بالتزاماتها سواء كانت على مستوى المودعين والناتجة من السحوبات على الودائع او سد حاجات الزبائن بالحصول على ما يحتاجونه من موجودات , وعلية لا يجوز الافراط في نسبة السيولة النقدية لن ارتفاع نسبة السيولة النقدية يشير الى وجود سيولة كبيرة غير مستغلة لدى المصارف وهذا عادة ما يؤثر سلباً في عوائد المصرف وانخفاض النسبة يؤدي الى تعرض المصرف الى مخاطر سيولة ومشاكل التسديد لكن يشير الى ارتفاع في العوائد , ونوضح ذلك من خلال الجدول (6) للمصارف التجارية (عينة البحث).

جدول (٦) نسبة السيولة النقدية

السنة	المتحد للاستثمار	الاهلي العراقي	الائتمان العراقي	سومر التجاري	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	الخليج التجاري	الموصل للتنمية والاستثمار	الاتحاد العراقي	الشمال للتمويل والاستثمار	المنصور للاستثمار	المتحد للاستثمار
2012	87.60	166.39	51.36	141.42	37.32	61.37	84.32	84.52	83.217	67832.3	87.60
2013	32.54	106.31	55.40	176.14	35.09	88.40	118.38	82.29	73.615	43719.7	32.54
2014	19085.9	121.44	53.00	181.96	32.70	80.21	128.80	79.46	76.003	48893.3	19085.9
2015	51646.6	116.40	94.64	223.2	17.85	59.81	155.728	26.78	51.468	31564.10	51646.6
2016	38430.7	126.39	36.32	262.0	14.91	71.99	180.62	83.14	47160.0	116377.4	38430.7
2017	39266.8	125.52	64.89	241.9	46.73	84.96	165.24	89.96	74504.2	86209.8	39266.8
2018	5317.8	141.26	210.22	269.18	28.32	106.48	160.44	85.03	26084.6	100117.6	5317.8
2019	7872.1	94.43	193.95	330.7	25.52	128.11	139.40	45.89	24549.3	107403.9	7872.1
2020	9.169	75.21	221.13	367.8	21.08	129.73	173.09	48.61	29.89	117672.2	9.169
2021	13.05	40.5	242.80	518.7	72.74	132.04	44.64	58.84	27.024	122118.03	13.05
المتوسط	16176.23	111.385	122.371	271.3	33.226	94.31	135.06	68.452	17263.93	84190.83	16176.23
الانحراف المعياري	19787.76	35.14	83.609	111.16	16.88	28.014	42.93	21.74	25986.33	33851.04	19787.76
معامل الاختلاف	122.32	31.55	68.32	40.97	50.83	29.70	31.78	31.76	150.52	40.20	122.32

المصدر : من اعداد الباحثتان

نلاحظ من الجدول (٦) ان نسبة السيولة النقدية غير مستقرة في معدلاتها فقد كانت مرتفعة ومنخفضة من عام لاخر , حيث ان مصرف المنصور للاستثمار حقق اعلى النسب والذي بلغت (122118.03 %) في عام 2021 وايضا حقق مصرف الشمال للتمويل والاستثمار اعلى نسبة والتي بلغت (74504.2 %) في عام 2017 ونجد ايضا ان مصرف المتحد للاستثمار في عام 2017 حقق اعلى نسبة (39266.8 %) وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاموال لدى المصارف مقابل انخفاض في الودائع , بينما نجد ان مصرف المتحد للاستثمار حقق ادنى انخفاض بنسبة بلغت (13.05% ,9.169%) في عامين على التوالي 2020-2021 وذلك بسبب انخفاض النقدية لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلاً عن انخفاض الارصدة السائلة الاخرى مقابل ارتفاع في الودائع وكان اعلى متوسط حسابي لنسبة السيولة القانونية من نصيب مصرف المنصور للاستثمار والذي بلغ (84190.83%) , بينما حقق مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل ادنى نسبة والتي بلغت (33.226%) وهذا يشير ان المصرف لم يمتلك الرصيد النقدي الكافي لمواجهة المطلوبات وكان اعلى انحراف معياري لنسبة السيولة النقدية من نصيب

مصرف المنصور للاستثمار والي بلغ (33851.04%) , بينما حقق مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل ادنى انحراف بنسبة (16.88%) وهذا يدل على الوفاء بالتزامات المصرف الواجب تسديدها. وكان اعلى معامل اختلاف لنسبة السيولة النقدية من نصيب مصرف الشمال للتمويل والاستثمار والتي بلغت (150.52%) وهذه النسبة تعكس ان المصرف لا يمتلك السيولة الكافية وعدم القدرة على الوفاء بالتزامات المصرف الواجب تسديدها مما تجعل المصرف يواجه مخاطر السيولة المكلفة , بينما ان مصرف الخليج التجاري حقق ادنى معامل اختلاف والذي بلغ (29.70%) وهذا النسبة الجيدة تعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات المصرف الواجب تسديدها في مواعيدها المتفق عليها وتوجه المصرف نحو التوظيف في بنود تحقيق عائد للمصرف وفي نفس الوقت بنود سائلة بنسبة معينة تضيف الى سيولة المصرف مقداراً معيناً

٣-٣ اختبار الفرضيات

٣-٣-١ النموذج الاول: النموذج المتعلق بأختبار الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسة الاولى

من أجل أختبار الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسة الاولى تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي المتعدد الاتي:

$$Y1_{it} = \beta + \beta_1 X1_{t.i} + \beta_2 X2_{t.i} + \beta_3 X3_{t.i} + \varepsilon_{t.i}$$

حيث أن:

$Y1_{it}$: السيولة المصرفية: مقاساً بنسبة السيولة القانونية.

$X1_{it}$: مخاطر الائتمان: مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع.

$X2_{it}$: مخاطر الائتمان: مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات.

$X3_{it}$: مخاطر الائتمان: مقاساً بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض.

$\varepsilon_{t.i}$: الخطأ العشوائي (البواقي).

اختبار الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسة الاولى

١- **الفرضية الرئيسة الاولى:** يوجد تأثير ذات دلالة معنوية من مخاطر الائتمان في السيولة المصرفية مقاساً بنسبة السيولة القانونية.

٢- **الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الاولى:** يوجد تأثير ذات دلالة معنوية من مخاطر الائتمان مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع في السيولة المصرفية مقاساً بنسبة السيولة القانونية.

٣- **الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الاولى:** يوجد تأثير ذات دلالة معنوية من مخاطر الائتمان مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات في السيولة المصرفية مقاساً بنسبة السيولة القانونية.

٤- **الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الاولى:** يوجد تأثير ذات دلالة معنوية من مخاطر الائتمان مقاساً بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض في السيولة المصرفية مقاساً بنسبة السيولة القانونية.

جدول (٧) اختبار الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الاولى

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.323	0.994	7.782	7.739	C
0.173	-1.373	0.047	-0.065	X1
0.000	4.070	0.198	0.806	X2
0.846	0.195	0.131	0.025	X3
0.122	Adjusted R-squared		0.161	R-squared
0.000	Prob (F-statistic)		4.092	F-statistic
2.256			Durbin-Watson stat	

المصدر: من اعداد الباحثتان

من خلال نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٧) يتبين أن النموذج معنوي، حيث كانت قيمة (Prob) (F-statistic) اقل من (0.05) حيث بلغت (0.000) مما يدل على ان الانموذج صالح للاختبار ونتائجه قابلة للاعتماد، اما قيمة (Durbin-Watson) فقد بلغت (2.256) وهي اكبر من قيمة (R-squared) والتي بلغت (16%) وهذا يفسر عدم وجود ارتباط ذاتي

وانحدار زائف، أما بالنسبة لقيمة (R-squared) فقد بلغت (0.161) مما يعني أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بالمتغير التابع هي (16%)، أما قيمة (Adjusted R-squared) فقد بلغت (0.122) مما يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر بالمتغير التابع بنسبة (12%) اما المتبقي (88%) يعود الى عوامل آخرى خارج النموذج.

١- **تفسير نتيجة الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الاولى: تشير** النتائج أن القيمة الاحتمالية (Prob) للمتغير المستقل مخاطر الائتمان مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع اعلى من (0.05) حيث بلغت (0.173)، مما يدل على عدم وجود تأثير ذات دلالة معنوية لمخاطر الائتمان مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع في السيولة المصرفية مقاساً بنسبة السيولة القانونية.

٢- **تفسير نتيجة الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الاولى: تشير** النتائج أن القيمة الاحتمالية (Prob) للمتغير المستقل مخاطر الائتمان مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات اقل من (0.05) حيث بلغت (0.000)، مما يدل على وجود تأثير ذات دلالة معنوية لمخاطر الائتمان مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات في السيولة المصرفية مقاساً بنسبة السيولة القانونية.

٣- **تفسير نتيجة الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الاولى: تشير** النتائج أن القيمة الاحتمالية (Prob) للمتغير المستقل مخاطر الائتمان مقاساً بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض اعلى من (0.05) حيث بلغت (0.864)، مما يدل على عدم وجود تاثير ذات دلالة معنوية لمخاطر الائتمان مقاساً بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض في السيولة المصرفية مقاساً بنسبة السيولة القانونية.

٣-٣-٢ النموذج الثاني _ النموذج المتعلق بأختبار الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسة الثانية

من أجل أختبار الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسة الثانية تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي المتعدد الاتي:

$$Y2_{it} = \beta + \beta_1 X1_{t.i} + \beta_2 X2_{t.i} + \beta_3 X3_{t.i} + \varepsilon_{t.i}$$

حيث أن:

$Y2_{it}$: السيولة المصرفية: مقاساً بنسبة السيولة النقدية.

$X1_{it}$: مخاطر الائتمان: مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع.

$X2_{it}$: مخاطر الائتمان: مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات.

$X3_{it}$: مخاطر الائتمان: مقاساً بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض.

$\varepsilon_{t.i}$:الخطأ العشوائي (البواقي).

اختبار الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسة الثانية

١- **الفرضية الرئيسة الثانية:** يوجد تأثير ذات دلالة معنوية من مخاطر الائتمان في السيولة المصرفية مقاساً بنسبة السيولة النقدية.

٢- **الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسة الثانية:** يوجد تأثير ذات دلالة معنوية من مخاطر الائتمان مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع في السيولة المصرفية مقاساً بنسبة السيولة النقدية.

٣- **الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية:** يوجد تأثير ذات دلالة معنوية من مخاطر الائتمان مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات في السيولة المصرفية مقاساً بنسبة السيولة النقدية.

٤- **الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية:** يوجد تأثير ذات دلالة معنوية من مخاطر الائتمان مقاساً بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض في السيولة المصرفية مقاساً بنسبة السيولة النقدية.

جدول رقم (٨) اختبار الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسة الثانية

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.024	-2.722	763221	-2077145	C
0.831	-0.220	20.363	-4.473	X1
0.002	-4.424	124.406	-550.380	X2
0.000	-10.078	15.545	-156.660	X3
0.330	Adjusted R-squared		0.364	R-squared
0.000	Prob (F-statistic)		10.758	F-statistic
0.487			Durbin-Watson stat	

المصدر: من اعداد الباحثتان

من خلال نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (8) يتبين أن النموذج معنوي، حيث كانت قيمة (Prob) (F-statistic) اقل من (0.05) حيث بلغت (0.000) مما يدل على ان الانموذج صالح للاختبار ونتائجه قابلة للاعتماد، اما قيمة (Durbin-Watson) فقد بلغت (0.487) وهي اكبر من قيمة (R-squared) والتي بلغت (36%) وهذا يفسر عدم وجود ارتباط ذاتي وانحدار زائف، أما بالنسبة لقيمة (R-squared) فقد بلغت (0.364) مما يعني أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بالمتغير التابع هي (36%)، أما قيمة (Adjusted R-squared) فقد بلغت (0.330) مما يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر بالمتغير التابع بنسبة (33%) اما المتبقي (67%) يعود الى عوامل آخرى خارج النموذج.

١- **تفسير نتيجة الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الثانية:** تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية (Prob) للمتغير المستقل مخاطر الائتمان مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع اعلى من (0.05) حيث بلغت (0.831)، مما يدل على عدم وجود تأثير ذات دلالة معنوية لمخاطر الائتمان مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع في السيولة المصرفية مقاساً بنسبة السيولة النقدية.

٢- **تفسير نتيجة الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية:** تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية (Prob) للمتغير المستقل مخاطر الائتمان مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات اقل من (0.05) حيث بلغت (0.002)، مما يدل على وجود تأثير ذات دلالة معنوية لمخاطر الائتمان مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات في السيولة المصرفية مقاساً بنسبة السيولة النقدية.

٣- **نتيجة تفسير الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية:** تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية (Prob) للمتغير المستقل مخاطر الائتمان مقاساً بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض اقل من (0.05) حيث بلغت (0.000)، مما يدل على وجود تأثير ذات دلالة معنوية لمخاطر الائتمان مقاساً بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض في السيولة المصرفية مقاساً بنسبة السيولة النقدية.

٤- الاستنتاجات والتوصيات

٤-١ الاستنتاجات

بناء على ما جاء في الجانب المالي والاحصائي تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية:

١- اظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشرات اجمالي القروض الى اجمال الودائع التي استخدمت لقياس مخاطر الائتمان للمصارف التجارية (عينة البحث) خلال المدة (2012-2021) , ان (مصرف الائتمان العراقي ومصرف المنصور للاستثمار) لديهم ضعف كبير في منح القروض وهذا يؤشرالى ضعف النشاط المصرفي وكذلك الى ضعف الاستثمارات

للمصارف , في حين ان اغلب المصارف ركزت في منح قروضها بشكل مبالغ فيه على القطاع المصرفي وان مصرف الاتحاد العراقي بلغ اعلى النسب وهذا يؤدي الى التوسع الكبير في منح القروض نسبة الى حجم الودائع وكذلك ان المصارف (المتحد للاستثمار و سومر التجاري و الشمال للتمويل والاستثمار و الموصل للتنمية والاستثمار) حققوا نسب مرتفعة مقارنة بالمصارف الاخرى (عينة البحث) وهذا يعكس ارتفاع المخاطر الائتمانية للمصارف.

٢- اظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشرات اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات التي استخدمت لقياس مخاطر الائتمان للمصارف التجارية (عينة البحث) خلال المدة (٢٠١٢-٢٠٢١) ,ان (مصرف الاهلي العراقي والائتمان العراقي والمنصور للاستثمار) حققوا ادنى النسب مقارنة بالمصارف الاخرى (عينة البحث) وذلك يدل على انخفاض المخاطر الائتمانية للمصارف وذلك بسبب انخفاض القروض اتجاه الموجودات مما يمكن للمصرف من مواجهة اي مخاطر يمكن ان تحدث له بالاضافة الى ان المصارف اكثر اهتماما في ادارة مخاطر الائتمان لديها , على عكس مصارف (المتحد للاستثمار و الخليج التجاري و الموصل للتنمية والاستثمار) بنسب متقاربة حققوا اعلى النسب وهذا يعكس منح قروض عالية نسبة الى اجمالي الموجودات ما يعني ارتفاع مخاطر الائتمانية للمصارف

٣- اظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشرات القروض المتعثرة الى اجمالي القروض التي استخدمت لقياس مخاطر الائتمان للمصارف التجارية (عينة البحث) خلال المدة ((2021-2012، ان (مصرف المنصور للاستثمار والائتمان العراقي) ذات مؤشر جيد لكفاءة المصرف وذلك لانخفاض القروض المتعثرة فيها، هذا يدل على استقرار المصرف وعلى الادارة الجيدة من قبل المصارف، في حين ان (المصرف الائتمان العراقي) يعكس الزيادة في القروض المتأخرة التسديد التي تؤدي الى انخفاض القدرة المالية للمصرف مما يؤدي الى ارتفاع المخاطر الائتمانية.

٤- اظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشرات السيولة القانونية التي استخدمت لقياس السيولة للمصارف التجارية (عينة البحث) خلال المدة (٢٠١٢-٢٠٢١) , ان (مصرف الموصل للتنمية والاستثمار و المتحد للاستثمار) ذات مؤشر جيد في ادارة السيولة مما يحقق درجه عالية من الامان وقدرته على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف , أي ان المصارف تتبع سياسات ائتمانية متحفظة , في حين ان (المصرف الاهلي العراقي و سومر التجاري و الاقتصاد للاستثمار والتمويل و الاتحاد العراقي) حققوا ادنى النسب التي تكون من ضمن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي , وهذا يعكس ضعف المصارف في الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف

٥- اظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشرات السيولة النقدية التي استخدمت لقياس السيولة للمصارف التجارية (عينة البحث) خلال المدة (2021-2012) , السيولة كانت غير مستقرة للمصارف (عينة البحث) , وجد ان هناك مصارف لا تمتلك السيولة الكافية وعدم القدرة على الوفاء بالتزامات المصرف الواجب تسديدها اي انخفاض في ودائع المصارف (عينة البحث) , في حين ان (مصرف الشمال للتمويل والاستثمار و المنصور للاستثمار و المتحد للاستثمار), حققوا اعلى المتوسطات وهذا الارتفاع في النسبة يشير الى امتلاك المصارف النقدية الكافية عند مقارنة ببقية المصارف التجارية (عينة البحث) وبالتالي يصبح لدية القدرة العالية للتسديد ومواجهة السحوبات المفاجئة من قبل المودعين وقدرته على الوفاء بالتزامات المصرف الواجب تسديدها مما يعزز الثقة للمصارف اعلاه

٦- تبين من خلال نتائج التحليل الاحصائي كان هناك علاقة ذات دلالة احصائية طردية (ايجابية) بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان مقاساً بنسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات والمتغير التابع السيولة المصرفية مقاساً بنسبة السيولة القانونية للمصارف التجارية (عينة البحث) وهذا يدل على ان الزيادة في مخاطر الائتمان يؤدي الى الزيادة في سيولة المصارف ومن ثم يؤدي ذلك الى الاستقرار والامان المالي للمصارف وقدرتها على مواجهه المخاطر.

٤-٢ التوصيات

وفي ضوء الاستنتاجات التي توصلت اليها نوصي بما يأتي:

١- ضروري على المصارف تنوع استراتيجية الاموال في منح القروض كما حصل لمصرف الاتحاد العراقي في عام 2021 , وذلك لمواجهة اي مخاطر كبيرة يمكن ان تحصل التي يمكن ان تؤدي بالمصارف الى الوقوع في خطر الافلاس.

٢- العمل المستمر لإدارة مخاطر الائتمان لغرض منح الائتمان وفق ضوابط ومعايير تتناسب مع التطورات الحاصلة في الحقل المعرفي للمصارف من اجل الحد من المخاطر الائتمانية وتخفيف الآثار السلبية.

٣- ارشاد المصارف بضرورة الاعتماد على الوسائل التنظيمية الحديثة من اجل تحسين كفاءة ادارة المصارف وتعزيز ثقة المساهمين مما يعزز موقع المصرف في سوق العراق للأوراق المالية.

٤- ضرورة استعمال المصارف التجارية (عينة البحث) برمجيات خاصة من اجل تحريك الودائع كسيولة واستثمارها لمدد محددة مع توفير الاموال اللازمة من اجل مواجهة اي سحوبات مالية من قبل العميل والعمل المستمر في رفع حجم الودائع والتي تؤدي الى مرونة أكبر للمصارف من اجل تجاوز اغلب العقبات الطارئة ففي حالة الوضع المستقر تكون الودائع سند للمصارف في تحركاتها الاستثمارية، فضلاً عن منح القروض القصيرة والمتوسطة المدى بضمانات ميسرة.

٥- ضروري على المصارف الالتزام بنسب احتياطي القانوني لدى البنك المركزي وعدم زيادتها بشكل كبير لغرض توفير السيولة اللازمة وتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة وزيادة النشاطات الائتمانية للمصارف وتحدد أفضل المستويات من السيولة المصرفية اعتماداً على الاصول المتوفرة لديها وبناءاً على السرعة والوقت من اجل تحويلها الى نقد.

References

1. Rose, Peter S &Sylvia C. Hudgins (2013) Bank Management & Financial Services, Ninth Edition, by The McGraw-Hill Companies, Inc., Printed in the United States of America
2. Bergendorff, I., & Osbäck, M. (2017). Banking soundness in the European Union:-The impact of the capital requirements regulation
3. Naili, M., & Lahrichi, Y. (2022). The determinants of banks' credit risk: Review of the literature and future research agenda. International Journal of Finance & Economics, 27(1), 334-360.
4. Al-Shammari, A. A. A. J. (2021). Financial Flexibility, Cash holdings and liquidity: An Empirical Study. Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT), 12(7), 3364-3380.
5. Awad, A. K. S., & Rasheed, A. H. (2022). The extent of the reflection of electronic banking services on liquidity Analytical research of a sample of commercial banks listed in the Iraqi Stock Exchange. AL-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic sciences, 24(2)
6. Imbierowicz, B., & Rauch, C. (2014). The relationship between liquidity risk and credit risk in banks. Journal of Banking & Finance, 40, 242-256
7. Saeed, M. H. (2015). Examining the relationship between operational risk, credit risk and liquidity risk with performance of Malaysia Banks (Doctoral dissertation, Universiti Utara Malaysia).
8. Cai, R., & Zhang, M. (2017). How does credit risk influence liquidity risk? Evidence from Ukrainian banks. Visnyk of the National Bank of Ukraine, (241), 21-33.
9. Gup, B. E. (2011). Banking and financial institutions, A guide for directors, investors, and counterparties (Vol. 615). John Wiley & Sons
10. Mukhtarov, S., Yüksel, S., & Mammadov, E. (2018). Factors that increase credit risk of Azerbaijani banks. Journal of international studies
11. Prakash,Prasanna (2015), A study on the significance of risk management in banking sector, international journal of research IT and management (IJRIM), Vol.6, Issue.9, pp135-139
12. Zarfawi Hadeel and Aoun Allah Rabab (2023), The impact of applying governance in credit risk management, a case study in the Ministry of Higher Education and Scientific Research, Academic Master's Thesis in Economic Sciences, Faculty of Economics and Business Sciences, Management Sciences, University of Martyr Sheikh Al-Arabi Al-Tabsi – Tebessa
13. Al-Ali, Dr. Ahmed Al-Ali (2021), Credit Risk Management, Syrian Virtual University, Syrian Arab Republic.
14. Othman, Muhammad Daoud Othman (2008), The impact of credit risk mitigators on the value of banks, an applied study on the Jordanian commercial banking sector using the TOBIN'S equation, PhD thesis in financial and banking sciences

15. mashkur Abdelkader and Qamir Bin Yakhlef (2022), Methods of managing credit risks in Algerian banks (Doctoral dissertation, Ibn Khaldoun University – Tiaret)
16. Abdullah, A.H., and Zaid, N.A.A. (2023). The impact of diversification or credit concentration strategies on credit risk. An analytical study of a sample of private banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period 2011-2020. Journal of Duhok University, 26(1), 492-515
17. Zahraa, Zaghshou Fatima Zahraa (2014), The problem of bad loans, a case study of the Foreign Bank of Algeria - Constantine Agency 50, an applied study in the Ministry of Higher Education and Scientific Research, Master's thesis in Management Sciences, Faculty of Economics and Commercial Sciences in Management Sciences, University of Constantine 2
18. Abdel-Qader, Haitham Mohamed Abdel-Qader (2018), Banking Policies of Banks in Light of Credit and Liquidity Risks, Scientific Journal of Economics and Commerce, 48(4), 13-46.
19. Singh, A. (2013). Performance of non-performing assets (NPAs) in Indian Commercial Banks. International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research, 2(9), 86-94
20. Al-Fahdawi, Hisham Mahdi Saleh Al-Fahdawi (2023), Measuring bank credit risks and their impact on profitability indicators, an applied study on a sample of Iraqi private banks listed on the Iraq Stock Exchange. Journal of Business Economics for Applied Research, 4(1)
21. Manahil Mustafa Abdul Hamid and Hassan Abdul Nazal Kazim (2020), Banking liquidity and the possibility of investing it in enhancing the financial solvency of a number of commercial banks in Iraq. Journal of Economics and Administrative Sciences, 26(119), 345-370
22. Valla, N., Saes-Escorbiac, B., & Tiesset, M. (2006). Bank liquidity and financial stability. Banque de France Financial Stability Review, 9(1), 89-104
23. Hassan Karim Al-Dhabawi and Ali Amouri Faraj (2022), The role of bank liquidity in return and risk - an analytical study of a sample of Iraqi commercial banks for the period 2005-2019. AL GHAREE for Economics and Administration Sciences, 18(2)
24. Hassan Kareem Al-Dabhaawi &Noura Awad Al-Mousawi (2018), Bank Liquidity Management and its Relationship with Bank Credit: A Comparative Study of a Sample of Iraqi and Jordanian Commercial Banks, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 154, Issue 1.
25. Hammoodi, M. A. R. (2023). The importance of banking liquidity in commercial and Islamic banks in Iraq for the period (2017-2021). Al K
26. Rahma, B. I., & Hamdan, K. H. (2023). The impact of marketing tools on the legal liquidity index-applied research in the International Development Bank for Investment and Finance. Journal of Accounting and Financial Studies, 18(64)
27. Gholami, A., & Salimi, Y. (2014). Investigate the relationship between credit risk management and liquidity management and the profitability in banking sector. Academic Journal of Research in Business & Accounting, 2(3), 2311-2326